الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج162/01(09/24)/24-خ(13858)

كلمة

معالي السيد ناصر بوريطة

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
المملكة المغربية

أمام
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (162)

القاهرة:
الثلاثاء 10 سبتمبر/ايلول 2024

-

وزعت دون إلقاء

مشروع كلمة
معالي السيد ناصر بوريطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
أمام مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 162
القاهرة8-10 شتنبر 2024

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيد الأمين العام،

أود بداية أن أتقدَّم بخالص عبارات **التهنئة** لأخينا معالي السيد شائع محسن الزنداني، وزير الخارجية وشؤون المغتربين بجمهورية اليمن الشقيقة، على توليه رئاسة الدورة 162 لمجلسنا الموقر، وكُلّي تفاؤلٌ بأن تكون فترة رئاسته فاتحة خير على منظمتنا وشعوبنا العربية.

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير لأخي معالي السيد محمد سالم ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة على مابذله من جهود قيمة طيلة رئاسته الموفقة للدورة السابقة للمجلس.

كما لا يفوتني أن أعرب عن بالغ التقدير للأمانة العامة ولطاقمها وفي مقدمتهم معالي السيد أحمد أبو الغيط، **الأمين العام** لجامعة الدول العربية على الجهود الحثيثة التي يبذلونها لإنجاح أشغال اجتماعاتنا.

أصحاب المعالي والسعادة،

1. إن ما تشهده الأراضي الفلسطينية من أحداث دامية ومروعة، وما يواكبها من مآسي إنسانية واجتماعية وعنف لم يسبق له مثيل ضد المدنيين الفلسطينيين العزل وفقدانهم لكل مقومات الحياة بسبب الاستهدافات العسكرية الإسرائيلية اليومية التي تطالهم في أرواحهم وأسرهم وأملاكهم وبيوتهم، لَهُوَ مُؤشِر على أننا أمام وضع إنساني كارثي وغير مسبوق، **يتطلب تحركا دوليا فعالا وناجعا وسريعا للحد من تفاقمه، والذي بات يُسائل الضمير الإنساني الدولي والمجتمع الدولي حول طبيعة المعايير الدولية للقيم الإنسانية التي يتم التعامل بها مع مأساة الشعب الفلسطيني الشقيق.**

2. فالتصعيد العسكري المحموم ونهج سياسة **العقاب الجماعي والتهجير القسري** الذي يتعرض له المدنيون الفلسطينيون منذ السابع من أكتوبر 2023، أدى إلى حدوث انتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق لمتطلبات حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يقوض الجهود الدولية المبذولة لوقف مظاهر التوتر والتصعيد ودوامة العنف المميتة، التي لا شك ستؤثر على جميع شعوب المنطقة.

3. **ومن منطلق اهتمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ومتابعته الشخصية لما تشهده المنطقة من تطورات**، ركز جلالته في جزء كبير من الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى 25 لعيد العرش المجيد يوم 30 يوليو 2024، **على محددات موقف المملكة المغربية** من قضية الشرق الأوسط والوضع في قطاع غزة، والمتمثلة في:

- **دعم المملكة المغربية للمبادرات البناءة، التي تهدف لإيجاد حلول عملية، لتحقيق وقف ملموس ودائم لإطلاق النار، ومعالجة الوضع الإنساني.**
- **ضرورة الخروج من منطق تدبير الأزمة، إلى منطق العمل على إيجاد حل نهائي لهذا النزاع.**
- **وقف الحرب، في غزة، كأولوية عاجلة، يجب أن يتم بموازاة مع فتح أفق سياسي، كفيل بإقرار سلام عادل ودائم في المنطقة.**
- **اعتماد المفاوضات لإحياء عملية السلام، بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، يتطلب قطع الطريق على المتطرفين، من أي جهة كانوا.**
- **إرساء الأمن والاستقرار بالمنطقة، لن يكتمل إلا في إطار حل الدولتين، تكون فيه غزة جزءا لا يتجزأ من أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.**

4. وبالموازاة مع هذه المحددات، فإن المملكة المغربية تؤكد مواصلة جهودها الحثيثة من أجل الدفاع عن المقدسات، وعلى رأسها القدس الشريف، التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بصفته رئيسا للجنة القدس، عناية خاصة، من خلال المزاوجة بين العمل السياسي والدبلوماسي والعمل الميداني، الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس كآلية تنفيذية وميدانية للجنة

القدس في إنجاز خطط ومشاريع ملموسة، تروم في الأساس الحفاظ على ضعها القانوني وصيانة الهوية الحضارية للمدينة المقدسة ودعم صمود المقدسيين.

أصحاب المعالي والسعادة،

5. يُعَدُّ اجتماعُنَا اليوم فرصةً متجددةً لتأكيد انخراط المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك، في دعم المساعي الحميدة للدفع بالعملية السياسية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام في عدد من الدول العربية التي مازالت تعيش أزمات سياسية وحروب ونزاعات.

6. إن الغاية المُثلى للمغرب في ذلك هي رَأبُ الصدع والالتزام **بمبدئه الراسخ المُتَمَثِّل في الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية للدول العربية الشقيقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والسعي إلى تجاوز الخلافات الظرفية والصراعات المفتعلة والنعرات الطائفية.**

7. فالمملكة المغربية يحذوها أمل كبير في أن تستقر الأوضاع في البلدان التي تعرف أزمات وتوترات في منطقتنا العربية، على **أساس تغليب الحوار والمبادرات السلمية، بعيدا عن منطق القوة والحلول العسكرية.**

8. إننا اليوم في أمس الحالة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تبني **نظرة عربية مستقبلية تصالحية بناءة لتطوير علاقات عربية عربية طبيعية تتجاوز عقد الماضي وتترفع عن العوائق السياسية والخلافات الثنائية التي تعطل مسيرة الإقلاع والتنمية، وهو ما من شأنه المساهمة في تحصين الوضع في العالم العربي، وتمكينه من التعاطي بكل أريحية وندية مع العالم الخارجي.**

أصحاب المعالي والسعادة،

9. إن عالمنا العربي يحتاج إلى توجيه الشراكات المستقبلية بينه وباقي التكتلات الإقليمية الأخرى نحو تهييئ بيئة فكرية وثقافية وإعلامية سليمة، للتعايش والتعاون بين شعوبها، تسمح باندماج الأجيال، وتكريس قيم التسامح وقبول الآخر، بعيدا عن اجترار الصور النمطية، ونهج الإقصاء والرفض الذي لا يولد إلا الصراع والتنافر.

10. في نفس الوقت، **هناك حاجة ملحة لتطوير أفضل لعلاقات متوازنة مع الشركاء التقليديين، وفقا لضوابط ومعايير واضحة من شأنها إنجاح هذه الشراكة وضمان استمراريتها دون المس بسلامة وسيادة دولنا ووحدتها الترابية.**

أصحاب المعالي والسعادة،

11. لا شك أن المخاطر المحدقة بالعالم العربي والتطورات المتسارعة على كافة الأصعدة تجعل عالمنا العربي عبارة عن رقم في معادلة دولية معقدة، وإذا لم يتم التعامل مع هذا الوضع بالشكل المطلوب فإننا سنجد أنفسنا في مفترق الطرق.

12. وفي هذا السياق، **تتطلع المملكة المغربية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وعملية لتسريع علمية إصلاح جامعة الدول العربية، في جو من التوافق، بغاية تفعيل دورها كآلية لتحقيق التضامن العربي والدفع بالعمل العربي المشترك، وتحقيق وحدة الصف العربي، فلا خيار لنا سوى العمل يدا في يد، لبلوغ هذا الهدف المنشود.**

أدعو الله أن يلهمنا التوفيق والسداد ويكلل أعمال مجلسنا بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.